مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثانية والستون

الجلسة **٥٨٠٨**

الثلاثاء، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، الساعة ١٦/٢٥

نيويورك

الرئيس:	السيد مانتوفاني	(إيطاليا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد شرباك
	إندونيسيا	السيد ناتاليغاوا
	بلجيكا	السيد فيربيكي
	بنما	السيد أرياس
	بيرو	السيد غالاردو
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	سلوفاكيا	السيد بريان
	الصين	السيد لي كيكسن
	غانا	السيد كريستشين
	فرنسا	السيد ريبير
	قطر	السيد الأنصاري
	الكونغو	السيد أوكيو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون سويرز
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد خليل زاد

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة بالعراق

07-65063 (A)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٦/٢٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة المتعلقة بالعراق

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل العراق يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في البند دون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس، شغل السيد البياتي (العراق) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، إلى السيد وارن ساش، الأمين العام المساعد، المراقب المالي.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2007/738، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته سلوفاكيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية.

سيستمع مجلس الأمن في هذه الجلسة إلى إحاطة إعلامية من السيد وارن ساش. أعطي الكلمة الآن للسيد وارن ساش.

السيد ساش (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، بصفتي الممثل المعيّن للأمين العام في المجلس الدولي للمشورة والمراقبة، أود أن أشكركم على إتاحة الفرصة لإحاطة المجلس بعمل المجلس الدولي المذكور.

إن المجلس الدولي للمشورة والمراقبة، بوصفه هيئة للإشراف على مراجعة حسابات صندوق التنمية للعراق، أُنشئ لينفذ الولاية المحددة في قرار مجلس الأمن ١٤٨٣ (٢٠٠٣). وقد جرى تمديد تلك الولاية لاحقا بموجب القرارات ١٥٤٦(٢٠٠٤)، و ١٦٣٧(٢٠٠٥) و ١٧٢٣ (٢٠٠٦).

لقد أُنشئ صندوق التنمية للعراق بموجب قرار مجلس الأمن ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، وتودع فيه عائدات مبيعات صادرات النفط من العراق، فضلا عن الأرصدة المنقولة من برنامج النفط مقابل الغذاء، التابع للأمم المتحدة، ومن الأرصدة العراقية المجمّدة الأخرى. ومنذ إنشائه حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، أُبلغ المجلس بأنه أودع في الصندوق ٧٠,٤ بليون دولار من مبيعات النفط ومشتقاته. كما أودع لديه ١٠,٢ بليون دولار أخرى من رصيد أموال برنامج النفط مقابل الغذاء المحجوزة في حساب الضمان بوصاية الأمم المتحدة، كما أودع فيه مبلغ إضافي قدره ١,٥ بليون دولار كعائدات من أرصدة مجمّدة.

والمجلس يسهم، أولا، في ضمان استخدام صندوق التنمية للعراق بصورة شفافة، لما فيه مصلحة شعب العراق،

وثانيا، في أن تتوافق مبيعات صادرات النفط، والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي من العراق مع أفضل ممارسات الأسواق الدولية.

ويوفر المجلس إشرافا مستقلا ودوليا على عمليات عائدات صادرات النفط العراقي، وعلى استخدام موارد صندوق التنمية للعراق. وهكذا، فإن المجلس يقوم بدور مجلس الإشراف المدقّق للصندوق، وأعضاؤه ممثلون من الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وصندوق النقد الدولي، وحكومة العراق، والأمم المتحدة والبنك الدولي. وقد أشرك المجلس في عمله، في مرحلة مبكرة المجلس العراقي الأعلى لمراجعة الحسابات، لضمان استمرارية العمل.

انتقل الآن إلى عمل المجلس. لقد اجتمع المجلس ٢١ مرة منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، ووافق على تعيين حكومة العراق محاسبين عموميين مستقلين بصفة مراجعي حسابات خارجيين. وقد استعرض نتائج المراجعة الدورية وطلب إجراء عمليات مراجعة خاصة، ووافق عليها. ونتائج عمل المجلس متاحة على موقعه على شبكة الإنترنت بعنوان www.iamb.info.

وعلى صعيد الاستنتاجات، تناول المجلس، في مرحلة مبكرة، مسائل رئيسية محددة في الممارسات التعاقدية، وأشار إلى فقدان نظام قياس النفط، باعتباره عنصرا أساسيا فيما يتعلق بوضع ضوابط على عائدات النفط. وقد عزّز المجلس تشديد تلك الضوابط في العراق على عائدات الصادرات النفطية واستخدامها، وأكمل عمل الآخرين، بما في ذلك المجلس الأعلى لمراجعة الحسابات، والمفتش العام التابع للولايات المتحدة، المعني بإعادة إعمار العراق.

لقد حدد المجلس الدولي للمشورة والمراقبة مواطن ضعف بارزة في عملية الضبط المتعلقة بعائدات النفط. وقد جرى الإبلاغ عنها في تقارير وإحاطات إعلامية سابقة، وشملت ضعف عمليات الضبط والمراقبة على عائدات صادرات نفط العراق، وعلى نفقات وزارات الخدمات. والمسائل الرئيسية المبلغ عنها تشمل، أولا، عدم وجود نظام قياس النفط. وقد أوصى المجلس باستحداث نظام شامل لقياس النفط، لتحقيق الشفافية المالية والقابلية للمساءلة. ومنذ ذلك الحين، ركّبت حكومة العراق بعض أجهزة القياس في بعض المصافي النفطية، بما في ذلك مصفاة تصدير النفط في البصرة، كجزء من مشروع لإنشاء نظام قياس لتدفق النفط والغاز ومنتجات الوقود على امتداد البلاد. وقد كان التقدم الإجمالي بطيئا، ولما تتوافر حتى الآن أجهزة قياس شاملة في حقول النفط، ومرافق التخزين أو المصافي.

والمسألة الرئيسية الثانية هي استخدام عمليات المقايضة. فقد سُجلت عمليات مقايضة النفط مقابل الكهرباء مع بلد مجاور من جانب المؤسسة الحكومية العراقية لتسويق النفط، لكنها لم تدخل في حسابات صندوق التنمية للعراق كما هو مطلوب في قرار مجلس الأمن ١٤٨٣ (٢٠٠٣). ومع أنه كان هناك بعض الانخفاض في عمليات المقايضة في عام ٢٠٠٤، في أعقاب تخصيص أموال في الميزانية العراقية لاستيراد منتجات نفطية خفيفة، فإن المؤسسة الحكومية العراقية لتسويق النفط تواصل القيام بتلك العمليات.

ثالثا، إن أعمال المراقبة على النفقات غير كافية. وتقارير مراجعي الحسابات الخارجيين، التي تسلّمها المجلس الدولي للمشورة والمراقبة كانت أساسية في عمليات المراقبة المالية ومراقبة الحسابات المعمول بها لدى الوزارات التي تتولى النفقات فضلا عن وكالات الولايات المتحدة التي تستخدم أموال صندوق التنمية للعراق. ومع أن المجلس الدولي للمشورة وللمراقبة رحب بالخطوات المتخذة من جانب حكومة العراق، فإنه لا يزال قلقا حيال بقاء مظاهر قصور في المراقبة بدون حل.

رابعا، إن بعض موارد نفط العراق لم تدخل في حسابات صندوق التنمية، وجرى تهريبها، وفي غياب نظام شامل لقياس النفط، من الصعب ضبط التهريب. وقد رحب مجلس المشورة بعدد من الضوابط التي وُضعت موضع التنفيذ، ودعا حكومة العراق إلى تعزيز هذه التدابير لكبح جماح التهريب.

خامسا، اعترض المجلس على بعض الممارسات التعاقدية التي تستخدم أموال صندوق التنمية. وأُجريت سلسلة من أعمال المراجعة الخاصة، بطلب من المجلس، كشفت عددا من الاستثناءات للإجراءات الشرائية المعتادة.

سادسا، وفيما بعد، كانت هناك تقارير مراجعة أخرى، بينها تقارير أعدها المجلس الأعلى لمراجعة الحسابات، ومكتب الولايات المتحدة لمساءلة الحكومة، والمفتش العام التابع للولايات المتحدة، المعني بإعادة إعمار العراق، أشارت إلى مواطن ضعف مماثلة وأكدت الهواجس التي أعرب عنها المجلس.

أنتقل الآن إلى لجنة الخبراء الماليين. فقد أنشأ مجلس الوزراء العراقي لجنة من الخبراء الماليين للتحضير للوقت الذي تضطلع فيه حكومة العراق وحدها، بمهام المجلس الدولي للمشورة والمراقبة في العراق بعد حله. وتشارك اللجنة في أنشطة المجلس الدولي للمشورة والمراقبة في العراق، وتعمل جنبا إلى جنب مع المجلس للإشراف على المراجعة المؤقتة للحسابات لعام ٢٠٠٧. وشاركت اللجنة أيضا في آخر اجتماعين للمجلس عقدا في حزيران/يونيه وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

وفيما يتعلق بالمراجعة الجارية للحسابات يعمل المراجع الخارجي للحسابات بموجب الاختصاصات التي تمت الموافقة عليها في اجتماع حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وتبعا لذلك، من المتوقع أن يتلقى المجلس نتائج مراجعة الحسابات لعام ٢٠٠٧ خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٨، وسيستعرض في الوقت ذاته التقارير وفقا لذلك.

وبهذا أختتم إحاطتي الإعلامية. وسيسرني أن أرد على أي أسئلة قد تعن لأعضاء المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد ساش على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيد شربك (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود أن نشكر الأمين العام المساعد ساش على إحاطته الإعلامية، التي أبرزت مختلف جوانب الأعمال التي يضطلع بها صندوق التنمية للعراق والمجلس الدولي للمشورة والمراقبة في العراق، الذي هو عضو فيه. ونعتقد أن الإحاطة الإعلامية كانت مفيدة للغاية نتيجة للشفافية التي تتسم بها العملية. ويؤيد الوفد الروسي الاستنتاجات والتوصيات التي قدمها السيد ساش، ولا سيما فيما يتعلق بتحسين فعالية عملية التحقق.

وفيما يتعلق بالإحاطة الإعلامية التي قدمها ممثل الأمين العام، لدينا بعض التعليقات الموجزة التي نود أن نعرب عنها.

كما يدرك الأعضاء، يجب على الأمين العام، وفقا لقرار اتخذه مجلس الأمن، أن يقدم للمجلس تقارير منتظمة عن طريق ممثله في المجلس الدولي للمشورة والمراقبة في العراق. ونود أن نشير إلى أن آخر وثيقة من هذا القبيل قد استلمت في حزيران/يونيه ٢٠٠٦. ونلاحظ أن صندوق التنمية للعراق والمجلس الدولي للمشورة والمراقبة في العراق لم يكن قد تم إنشاؤهما بعد رسميا من قبل مجلس الأمن. وتشير الفقرة ١٢ من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) إلى أن المجلس يلاحظ إنشاء الصندوق ويتطلع إلى الاجتماع المبكر للمجلس الدولي للمشورة والمراقبة في العراق. ويجب على

المجلس أن ييسر، بدوره، تنفيذ القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣). وينتج عن ذلك المنطق أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من حقها تلقي تقارير عن أنشطة الهياكل المالية التي تيسر تنفيذ القرارات المهمة لمجلس الأمن.

والآن نخلص إلى ما نريده. وخلال المناقشات التي جرت للتحضير للقرار الداعي إلى تمديد ولايات القوة المتعددة الجنسيات، وصندوق التنمية للعراق والمجلس الدولي للمشورة والمراقبة في العراق، أشار عدد من الوفود إلى إمكانية القيام، في المستقبل القريب، بالتنظيم لتقديم إحاطة إعلامية عن أنشطة صندوق التنمية للعراق في واشنطن، في مقر صندوق النقد الدولي، الذي يرأس حاليا أعمال المجلس. ونعتقد أن تلك الفكرة يمكن أن تكون مفيدة، ولا سيما فيما يتعلق بشفافية العملية. ومثل تلك الإحاطة الإعلامية قد يمكن أن تقدم لممثلي سفارات الدول الأعضاء في مجلس الأمن في واشنطن. وتهتم روسيا بتنظيم هذا الاجتماع. وإذا لم يكن هناك اعتراض من زملائي في المجلس، نود أن نقترح على السيد ساش أن يمثل الأمم المتحدة في المجلس الدولي للمشورة والمراقبة في العراق وأن يتخذ الخطوات اللازمة لتنظيم تقديم هذه الإحاطة الإعلامية في بداية العام القادم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): إنني أفهم أن المجلس مستعد لإجراء التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وإذا لم أسمع أي اعتراض، سأطرح الآن مشروع القرار للتصويت.

نظرا لعدم وجود اعتراض، فقد تقرر ذلك.

أُجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إندونيسيا، إيطاليا، بلجيكا، بنما، بيرو، جنوب أفريقيا، سلوفاكيا، الصين، غانا، فرنسا، قطر، الكونغو، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نتيجة ١٥ صوت مؤيدا. اعتُمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٧٩٠ (٢٠٠٧).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يودون الإدلاء ببيانات بعد إجراء التصويت.

السيد خليل زاد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): ترحب الولايات المتحدة باتخاذ هذا القرار بتمديد سلطات القوة المتعددة الجنسيات في العراق، وصندوق التنمية للعراق، والمجلس الدولي للمشورة والمراقبة في العراق حتى نهاية عام ٢٠٠٨.

خلال العام المنصرم حدثت تطورات مهمة وإيجابية في العراق. وينبغي أن يفتخر العراقيون بجهودهم، التي نتج عنها انخفاض أعمال العنف، وتحسن في الخدمات الأساسية، والانخراط بشكل أكبر في منطقة الشرق الأوسط والعالم.

ونعرب عن سرورنا لأن المجلس قد اختار اليوم أن يدعم الطلب الذي تقدمت به حكومة العراق للمحافظة على ذلك الزخم ولتمديد تلك الولايات. ويكمل هذا التصويت القرار الذي اتخذه المجلس في آب/أغسطس الماضي بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في العراق وإطلاق الاتفاق الدولي مع العراق في أيار/مايو في شرم الشيخ. وتشير تلك الإجراءات مجتمعة إلى أن المجتمع الدولي يدرك أن ما يحدث في العراق تترتب عليه عواقب وخيمة بالنسبة لنا جميعا وأن العراقيين الذين يجاهدون من أجل إنشاء ديمقراطية مستقرة وسلمية ومزدهرة يستحقون دعمنا المتواصل. كما أنها تشير أيضا إلى التقدم الذي أحرزه الشعب العراقي والحكومة العراقية على درب تحقيق الاعتماد على الذات في

المجال الاقتصادي ومجال الأمن. وأدعو القادة العراقيين إلى أن يحققوا إنجازا مماثلا فيما يتعلق بالمصالحة الوطنية.

وتفخر حكومة الولايات المتحدة بالدور الذي تضطلع به في مساعدة العراق على مكافحة التحديات والإرهاب وغير ذلك من أعمال العنف التي تحدق بالبلاد. ونعتقد أن تمديد ولايات المجلس هذه أمر حاسم، حيث أن تلك السلطات توفر إطار عمل للمجتمع الدولي من أجل مواصلة تقديم دعمه لشعب وحكومة العراق، وهما يعملان لترسيخ وتوسيع المكاسب التي تحققت هذا العام. وعلى وجه الخصوص، سيمكن هذا القرار القوة المتعددة الجنسيات في العراق من المساهمة في الحفاظ على الأمن والاستقرار في العراق؛ وسيمكن صندوق التنمية للعراق من الاستمرار في كفالة استخدام العائدات الحكومية لمصلحة الشعب العراقي؛ وسيمكن المجلس الدولي للمشورة والمراقبة في العراق من مواصلة توفير المهام الرقابية والاستشارية ومهام الرصد الأساسية في العراق.

وفي الختام، أود أن أعيد التأكيد على التزام الولايات المتحدة بالعمل في تعاون مع حكومة العراق من أجل مساعدة العراق على تحقيق الأهداف التي وضعها لنفسه بوصفه دولة مستقلة ذات سيادة.

السير جون سويرز (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): يشكل القرار الذي اعتمدناه اليوم ردا إجماعيا من قبل مجلس الأمن على طلب مقدم من حكومة العراق. ويتفهم القرار طلب العراق الاحتفاظ بوجود القوة المتعددة الجنسيات في العراق، ويمدد ولاية القوة لفترة ١٢ شهرا بالشروط المحددة في القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، وكذلك الترتيبات الخاصة بصندوق التنمية للعراق والمجلس الدولي للمشورة والمراقبة في العراق. ويؤكد المجلس على أن الحكومة العراقية يمكنها، في أي وقت، أن تسعى في إلى إعادة النظر الترتيبات بل ولاية القوة المتعددة الجنسيات.

وستواصل المملكة المتحدة العمل في شراكة وثيقة مع الحكومة العراقية، بشكل ثنائي وبوصفها بلدا مساهما في القوات المتعددة الجنسيات على السواء.

وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر، يوم الأحد الماضي، نقلت المسؤولية الأمنية عن البصرة من القوة المتعددة الجنسيات في العراق إلى السيطرة العراقية. والبصرة هي المحافظة الأخيرة ضمن أربع محافظات جنوبية للعراق كانت تحت السيطرة الأمنية للفرقة الجنوبية الشرقية المتعددة الجنسيات بقيادة المملكة المتحدة، وتتولى السلطات العراقية الآن المسؤولية والسيطرة في تسع محافظات من ١٨ محافظة في العراق.

إن إعادة المسؤولية الرئيسية عن الأمن في البصرة إلى الحكومة العراقية لا تشكل نهاية لمشاركة المملكة المتحدة في العراق أو في الجنوب. ونحن عازمون على الوفاء بتعهداتنا والتزاماتنا نحو حكومة العراق وشعبه. وقوات الأمم المتحدة ستواصل العمل مضطلعة بدور المراقب، وبتقديم التدريب والتوجيه والمشورة في المستقبل، مع الاحتفاظ بالقدرة على التدخل من جديد لدعم قوات الأمن العراقية، عند الاقتضاء. وسنتخذ قرارا في ربيع العام المقبل بشأن المرحلة المقبلة لوجودنا العسكري.

وبينما يستمر تحسن الأمن، فإننا نواصل جهودنا لتعزيز الإدارة الاقتصادية الفعالة في الجنوب ونقوم بزيادة عملنا لدعم نشاط الاستثمار والأعمال التجارية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل العراق.

السيد البياتي (العراق) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، أود بادئ ذي بدء، أن أهنئكم بتوليكم رئاسة

المجلس لهذا الشهر وأن اشكر سلفكم، الممثل الدائم لإندونيسيا، على رئاسته الناجحة للمجلس الشهر الماضي. كما أود أن أعرب عن امتناني للأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن الذين ستنتهي ولايتهم بنهاية هذا الشهر، وأن أهنئ الأعضاء الجدد في المجلس، متمنيا لهم كل النجاح في عملهم في المجلس.

ويشرفني أن أخاطب المجلس في هذا اليوم التاريخي، بينما يعتمد المجلس، بناء على طلب حكومتي، قرار تمديد ولاية القوات المتعددة الجنسيات في العراق للمرة الأخيرة.

لقد كانت الأشهر القليلة الماضية اختبارا حاسما لالتزام وشجاعة حكومة العراق وشعبه في سعيهما إلى إنشاء نظام ديمقراطي ومستقر في بيئة صعبة بشكل استثنائي. وقد استكمل العراق بناء مؤسساته الدستورية والقانونية ولديه الآن دستور دائم صوت عليه شعب العراق، وبرلمان يمثل جميع الشرائح الاجتماعية المختلفة في المجتمع وحكومة للوحدة الوطنية مؤلفة من جميع الأحزاب السياسية.

وقطعت حكومة العراق خطوات هائلة نحو اليوم الذي تتمكن فيه قوة عراقية وطنية مكتفية ذاتيا من توفير الأمن للشعب العراقي. ومع أن العراقيين يشعرون بالامتنان لجميع الدول الصديقة التي ساعدت في تحرير العراق من نظام الطاغية والدكتاتور السابق، صدام حسين، فإنه لا يوجد أي مسؤول حكومي عراقي – وفي الواقع ولا أي مواطن عراقي – يرغب في وجود قوات أجنبية في الأرض العراقية ليوم واحد أكثر من الوقت اللازم. ووجود القوات المتعددة الجنسيات في العراق في الوقت الحاضر، ولفترة العام المقبل، أمر أساسي لاستكمال المهمة التي بدأتها هذه القوات حينما تم تحرير العراق.

كما أن من الضروري أن أذْكر هنا العمل الذي تم انجازه في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، وهو تحديدا، تسليم المسؤولية الأمنية إلى الحكومة العراقية في محافظة البصرة، وهي ثانية أكبر محافظة في العراق والمحافظة التاسعة التي سلمتها القوات المتعددة الجنسيات إلى الحكومة العراقية. ويشكل هذا التسليم مؤشرا ايجابيا على أن القوات العراقية قادرة على السيطرة الكاملة على هذه المدينة الهامة.

وأود أن أركز على التحديات الرئيسية التي تواجه العراق. وأحد تلك التحديات هو الإرهاب، الذي يلقي بعبء ثقيل على كاهل حكومة العراق وشعبه. وأسهمت الخطط الأمنية التي نفذها الجيش العراقي وقوات الأمن الوطنية بمساعدة القوات المتعددة الجنسيات في تطويق الإرهابيين في جيوب معزولة في العراق. ومُنيت فلول القاعدة إلى جانب حلفائها بهزائم مستمرة، الأمر الذي يبرز بوضوح في التحسن الملموس للحالة الأمنية في العراق وفي انخفاض مستويات وعدد الأنشطة الإرهابية، بالإضافة إلى انخفاض خطر اندلاع الحرب الأهلية في البلد.

إننا نتطلع إلى أن يضطلع العراق بدور حيوي في تحقيق الاستقرار والأمن في الشرق الأوسط. ويتطلع العراق إلى أن يصبح ساحة يشارك فيها الجميع في الحوار بدلا من منطقة لتصفية الحسابات. وتحقيقا لتلك الغاية، ابتدرنا اجتماع البلدان المجاورة واستضفنا الحوار الأمريكي – الإيراني في بغداد.

كما أن حكومة العراق وقعت على إعلان للمبادئ مع الولايات المتحدة بغية إقامة علاقة تعاونية وودية طويلة الأجل بين البلدين. وتثبيت الاستقرار والأمن في العراق ينعكس بشكل إيجابي على أمن واستقرار المنطقة بأكملها وسيسهم في تعزيز السلام والاستقرار الدوليين.

إن حكومة العراق تواصل جهودها لتحقيق المصالحة الوطنية، وكفالة المشاركة السياسية الواسعة لجميع القوى السياسية الوطنية، وضمان احترام حقوق الإنسان وسيادة

القانون، وتحقيق النمو الاقتصادي، وتوفير الخدمات الأساسية للشعب العراقي. وتعمل الحكومة العراقية صوب اعتماد خطط طموحة لإعادة بناء اقتصادها على أساس سليم وعصري، الأمر الذي سيمكن الاقتصاد العراقي من الإسهام بفعالية في الاقتصاد الدولي.

وتحقيقا لتلك الغاية، تعمل الحكومة العراقية، في الشراكة مع الأمم المتحدة، على تنفيذ مبادرة العهد الدولي مع العراق، التي تسهم في تحسين وتعزيز الالتزامات الوطنية والدولية المتبادلة في المجالين السياسي والاقتصادي، وفي مجالات سيادة القانون وتعزيز وحماية حقوق الإنسان وإرساء الديمقراطية.

وأسفرت الجهود المستمرة للحكومة العراقية عن تنشيط الحوار الوطني وعملية للمصالحة وفي نشر التسامح والاعتدال والإخاء. كما أن الحكومة نجحت في منع اندلاع حرب طائفية كانت تهدد البلد بأسره. وأشرفت الحكومة على عقد عدد من المؤتمرات لتعزيز المصالحة الوطنية، بما في ذلك مؤتمرات العشائر العراقية والقوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني والمثقفين وضباط الجيش، إضافة إلى مؤتمرات عقدت خارج العراق.

كما أرسلت الحكومة وفودا للاجتماع مع الشخصيات السياسية والأحزاب في العديد من بلدان المنطقة. وكان ضمن النتائج الرئيسية التي أحرزتها عملية المصالحة الوطنية الانفتاح والتعاون مع العشائر العراقية التي أحدث تأثيرا ايجابيا في القضاء على المنظمات الإرهابية وفي إعادة سيطرة الحكومة وسيادة القانون.وتشكل مجالس إسناد المحافظات، التي نشأت من عملية المصالحة الوطنية، ممارسة رائدة في مكافحة الإرهاب وإبرازا لإستراتيجية الحكومة في عدم الاعتماد على الخيار العسكري وحده في التعامل مع الحالة الأمنية.

ونجحت الحكومة أيضا في تجنيد ٣٥٠ ٠٠٠ متطوع في القوات المسلحة وقوات الأمن في العراق. كما أحرزت تقدما في تدريب تلك القوات وتزويدها بالمعدات وجندت ٢٧ ٥٠٠ من أبناء العشائر لمكافحة مقاتلي القاعدة. ويبلغ إجمالي عدد أعضاء الفصائل الذين انشقوا عن القاعدة في بغداد وعدة محافظات أخرى والذين انضموا إلى مراكز التدريب المشترك أكثر من ١٤ ١٧٨ شخصا. وقامت الحكومة العراقية أيضا بإعادة إدماج ٧٣ ٦٢٢ ضابطا وجنديا من الوزارات التي تم تفكيكها سابقا في مختلف الوزارات العراقية، إضافة إلى إعادة إدماج ٢١ ٨٩٣ ضابطا وجنديا في الدوائر العسكرية. كما أعادت الحكومة توظيف ٢ ٥٨٦ عضوا في المؤسسات الأمنية السابقة في وزارة الداخلية الجديدة.

والجدير بالذكر أيضا أن الجهود المشتركة للقوات العراقية والقوات المتعددة الجنسيات خلال الأشهر القليلة الماضية أسفرت عن عودة ٦ ٠٠٠ أسرة مشردة إلى ديارها. كما أسفرت الجهود المشتركة بين القوات عن قتل واحتجاز القيادة الرئيسية للقاعدة، والاستيلاء على الآلاف من قطع الأسلحة ومستودعات الذخيرة، وإنهاء عمليات القتل الطائفي والتشريد القسري في جميع أنحاء العراق، وتخفيض أعمال العنف في بغداد والمحافظات الأخرى بنسبة تزيد على ٧٥ في المائة، وتعقب المليشيات وجميع الخارجين الآخرين عن القانون. وإضافة إلى ذلك، زادت طاقة استيعاب الجيش والشرطة العراقيين وقدراتهما فيما يتعلق بالأعداد والمعدات من خلال جهود وزارتي الداخلية والدفاع.

وبالرغم من التحسن الواضح في الحالة الأمنية، فإننا ندرك أن العراق ما زال بحاجة إلى المزيد من الوقت والجهود المكثفة والمستمرة بغية تمكين القوات المسلحة من تسلّم المسؤولية الأمنية من القوات المتعددة الجنسيات في جميع أنحاء البلد، إذ أن القوة المتعددة الجنسيات ما زالت تضطلع بدور

هـام للغايـة في دعـم ومـساندة قواتنـا في مكافحـة الإرهـاب والمليشيات والخارجين على القانون.

إن حكومة بلادي، في الوقت الذي تؤكد على أهمية دور القوات المتعددة الجنسيات، إلى جانب قواتنا الوطنية، في الإسهام في الجهود المبذولة لإحلال الأمن وسيادة القـانون، تطلـب إلى مجلـس الأمـن النظـر في تمديـد ولايـة هـذه القـوات المتعـددة الجنسيات، وذلـك علـى ضـوء مـا حققـه العـراق مـن منجـزات علـى مـدى الـسنوات القليلـة الماضـية، وهـي تعزيـز قدرات جيشه وقواته الأمنية وما أنجزه مـن نجاحـات كـبيرة في المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية. ويقتـضي هـذا التقـدم إعـادة النظـر في دور القـوات المتعـددة الجنسيات وصـلاحيتها مـن أجـل تحقيـق التـوازن بـين الحاجـة إلى تمديـد ولايـة هـذه القوات لمرة واحدة أخيرة وبين التقـدم الـذي أنجـزه العـراق في المجال الأمني. ومـن الـضروري أيـضا معاملـة الحكومـة العراقيـة بوصفها حكومة دولة مستقلة وكاملة السيادة.

وتـود حكومـة بـلادي أيـضا أن تؤكـد أنهـا ترحـب بقـرار اليـوم علـى أن يكـون مفهومـا أن مهـام تجنيـد الجـيش العراقي وقوات الأمن العراقيـة وتدريبـها وتـسليحها وتجهيزهـا هـي مـسؤولية الحكومـة العراقيـة. وسـوف تتحمـل الحكومـة أيضا مسؤولية قيادة جميع القوات العراقية وتنظيمها؛ وستقوم القـوات المتعـددة الجنسيات، بالتنسيق مـع الحكومـة العراقيـة، بتقـديم الـدعم والإسـناد لهـذه القـوات. وسـتكون الحكومـة العراقيــة مــسؤولة أيــضا عــن مهــام الاعتقــال والاحتجــاز والسجن؛ وعندما تقوم القوات المتعددة الجنسيات بهذه المهام فستكون هناك أعلى مستويات التنسيق والتعاون والتفاهم مع الحكومة العراقية.

ونحن نرحب بهذا القرار على أن يكون مفهومـا أنـه التمديد الأخير لولايـة القـوة، ونتوقـع في المستقبل أن يتمكـن مجلس الأمن من التعامل مع الحالـة في العـراق دون الحاجـة إلى اتخـاذ إجـراءات بموجـب الفـصل الـسابع مـن ميثـاق الأمـم المتحدة. وترحـب حكومـة بلادي أيـضا بمـا تـضمنه القـرار مـن نص طلبت إدراجه فيه يعيد تأكيد الاحترام لاستقلال العراق وسيادته ووحدتـه وسـلامة أراضـيه، ويعيـد أيـضا تأكيـد أهميـة مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للعراق.

إننا نعتقد أن أحكـام القـرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) بـشأن إيـداع العائـدات في صـندوق التنميـة للعـراق سـوف تـساعد على ضمان استخدام عائدات العـراق مـن المـوارد الطبيعيـة في خدمة مصالح الشعب العراقي. والدور الـذي يقـوم بـه المجلـس الدولي للمشورة والمراقبة يخدم نفس الغرض. ونحن نـسلّم بـأن صندوق التنمية للعـراق يـؤدي دورا هامـا في مـساعدة العـراق على إقناع المانحين والدائنين بأنه يـدير مـوارده وديونـه بطريقـة مـسؤولة ولمـصلحة الـشعب العراقـي. وتحقيقـاً لهـذه الغايـة، طلبت حكومة العراق إلى مجلس الأمن مواصلة تطبيـق أحكـام الفقـرة ٢٢ مـن القـرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) حـتى ٣١ كـانون الأول/ديـسمبر ٢٠٠٨، بمـا في ذلـك مـا يتعلـق بـالأموال والأصـول الماليـة والمـوارد الاقتصادية المـذكورة في الفقـرة ٢٣ من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣).

وقبل أن أختتم كلمـتي، أود أن أشـدد علـى أنـه لكـي يحقق العراق أهدافه وبرامجه الإنمائيـة وإعـادة إعمـاره يجـب أن يكون قادراً على النهوض بذاته؛ وينبغي أن يخلـص نفـسه مـن تركـة النظـام الـسابق وأن يتحـرر مـن أعبائـه الماليـة. ولا يـزال العراق يعاني من العبء الثقيـل المتمثـل في التعـويض عـن غـزو نظام صدام للكويت، ويظل في حاجة إلى دعم المجتمع الـدولي والبلدان المانحة. لقـد دفـع العـراق مبـالغ كـبيرة، يـصل مجملـها إلى أكثر من ٢٢ بليون دولار – وهو لا يزال يدفع.

وفي هـذا الـصدد، أود أن ألقـي الـضوء علـى رسـالة رئـيس الـوزراء المرفقـة بـالقرار، والـتي طلـب فيهـا إلى مجلـس الأمـن إعـادة النظـر في قراراتـه المتعلقـة بإيـداع ٥ في المائـة مـن

عائدات العراق من النفط في صندوق التعويضات وذلك من أجل خفض تلك النسبة إلى أقصى حد ممكن. إن إيداع هذه النسبة المرتفعة يشكل عبئا ماليا على الشعب العراقي في وقت هو في حاجة ماسة إلى تلك الأموال حتى يعيد تشييد بنيته التحتية. علاوة على ذلك، فإن الزيادة في أسعار النفط تعني أن المبلغ الحقيقي الذي تمثله نسبة ٥ في المائة هذه هو على الأقل خمس مرات أكبر مما كان.

وأخيرا، أود أن أعرب عن امتناننا وتقديرنا لجميع أعضاء مجلس الأمن وللأمم المتحدة ولجميع البلدان الصديقة والشقيقة التي ساعدت حكومة وشعب العراق على إنهاء عقود طويلة من الديكتاتورية والظلم وعلى بناء عراق ديمقراطي اتحادي ومزدهر تتمتع فيه الأجيال بثمار الأمن والاستقرار والرخاء.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مسجلون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٠.